بسم الله الرحمن الرحيم

معاوية يوسف محمد الحسن : أثر إستراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق أوضاع البنوك في السودان من منظور تقرير لجنة بازل للفترة 1998م – 2003م – دراسة حالة مصرف المزارع(جامعة السودان- ماجستير 2005) .

شملت أهداف البحث استعراض التطورات الإقتصادية والمصرفية العالمية والوقوف على تجارب بعض الدول لمواجهة هذه التطورات، تناول هيكل ووقائع الجهاز المصرفي السوداني، التعريف بمفهوم وأساليب وآليات الدمج المصرفي، التعرف على مقررات لجنة بازل بشأن الدمج المصرفي، وتوضيح المراحل التي مرّ بها الدمج المصرفي في السودان مع التركيز على تجربة مصرف المزارع التجاري.

تمثلت منهجية الدراسة في المنهج الوصفي والتحليلي القائم على المقارنة. غطت الدراسة الفترة ما بين 1998م – 2003م. أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن خيار الدمج هو الخيار الإستراتيجي الذي لا بديل غيره أمام المصارف السودانية والعربية في مواجهتها لمتطلبات العولمة المصرفية، بينما أشارت أهم توصيات الدراسة لضرورة توفير الدعم والحوافز لضمان نجاح عمليات الدمج.

بمقارنة ما توصلت إليه الدراسة المذكورة اعلاه مع نظيره للدراسة الحالية، فقد توصلت الدراسة الحالية (على نقيض الدراسة المذكورة اعلاه) إلى أن عمليات الدمج كمرتكز أساسي للبرامج الهادفة لإصلاح الجهاز المصرفي ستواجه بالكثير من العقبات ولن تحقق أهدافها المرسومة.

وفاء بشير مساعد أحمد:

هدف البحث إلى تقييم أداء المصارف التجارية السودانية وذلك من خلال التعرف على السياسات النقدية التي يصدرها بنك السودان والمتعلقة بأداء المصارف التجارية السودانية والمرتبطة بمقررات لجنة بازل، والى إختبار كفاية رأس المال الحالي للبنوك التجارية السودانية وبحث السبل التي تمكن هذه البنوك من الإلتزام بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال في إطار الفلسفة والنهج الإسلامي.

تمثلت حدود البحث في دراسة الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية السودانية في الفترة ما بين 1997م – 2003م. اتبعت الدراسة في منهجيتها المنهج الوصفي والكمي في تحليل وتقييم البيانات والحكم على نتائج أعمال البنوك وذلك باستخدام المؤشرات المالية للحصول على نتائج علمية.

أشارت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن رؤوس أموال المصارف التجارية غير كافية وفقاً للمعايير العالمية المستخدمة خلال الفترة التي غطتها الدراسة، وإلى أن الآلية التي استخدمت لتحقيق النسبة المطلوبة(من بعض المصارف) هي آلية إدارية تحكمية آنية الغرض منها إظهار صورة أفضل لنسبة كفاية رأس المال، وإلى أن ضيق الموارد المصرفية قصيرة الأجل في البيئة المصرفية السودانية لا يمكن المصارف من تحقيق أهدافها الإستثمارية. أشارت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن معيار لجنة بازل لا يتناسب بالصورة المثلى مع البيئة المصرفية السودانية.

تمثلت أهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة في ضرورة تعزيز القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية، والأخذ بمعيار لجنة بازل من الناحية الكمية مع إخضاع مكوناته للمعطيات المحلية، ضرورة تطوير سوق المال السوداني وتوفير أدوات مالية تساعد على إدارة السيولة في الجهاز المصرفي السوداني.

أشارت الدراسة الحالية إلى أن ضعف رساميل المصارف السودانية قد نتج بفعل ضعف الرقابة والإشراف المؤسسي عليها وفي ظل ذلك فإن أي تعزيز للقواعد الرأسمالية للمصارف(كما أشارت الباحثة في دراستها) سوف يتآكل بمرور الوقت وسيعود الوضع إلى سابق عهده. أدرجت الدراسة الحالية ضمن نتائجها عدم مواءمة نموذج بازل للبيئة المصرفية السودانية بافتراض أن تطبيقه لا يضمن تحقيق السلامة للمصارف التجارية(إحدى فرضيات الدراسة الحالية) .

يلاحظ بأن توصيات الباحثة لم تحدد بداية بعينها لتحقيق ما أشارت إليه من نتائج، على سبيل المثال أشارت الباحثة ضمن توصياتها لضرورة توفير عدد من المعطيات البيئية التي تمكن المصارف من الإلتزام بمتطلبات المعيار وهو ما وفرته

الدراسة الحالية. غطت دراسة الباحثة نموذج بازل الحالي ولم تتناول نموذج بازل الثاني مقارنة بالدراسة الحالية والتي غطت بالإضافة إلى نموذج بازل الحالي نموذج بازل الثاني، كذلك تناولت الدراسة الحالية مقارنة بدراسة الباحثة الرقابة والإشراف المؤسسي بمكوناتهم المختلفة. أشارت الباحثة ضمن توصيات الدراسة لضرورة العمل على زيادة قيمة رأس المال المساعد وذلك عن طريق خلق الإحتياطيات الغير معلنة ونشيد في هذا المجال إلى إن تلك الممارسة لا تتماشى والممارسات المحاسبية الحديثة كما أن لجنة بازل لا تشجع استخدام الإحتياطيات الغير معلنة وذلك بفعل تأثيرها السلبي على الشفافية مما دفعها لوضع حد أعلى لمساهمة تلك الإحتياطيات في الشريحة الثانية لرأس المال.

ص 47: بتناول الجهد الرقابي لبنك السودان فقد ألزم المصارف التجارية بإنشاء أقسام لإدارة المخاطر المصرفية("أ" أعلاه) ، وبالحد من التركزات الإئتمانية ("ج" أعلاه)، بينما تميزت الجهود المبذولة من قبله بالتواضع في المجالين (ب) و(د) أعلاه وذلك بفعل ضعف تأهيل كوادره في تلك المجالات. اعتمادا على المعلومات التي تحصل الدارس ميدانياً فقد اتضح ما يلي:

(أ) 74% من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة تمتلك نظماً يدوية لإدارة المخاطر الإئتمانية.

(ب) 94% منها لا تستخدم النماذج المخصصة لذلك الغرض ، على وجه التحديد في مجال التصنيف الداخلي للمخاطر الإئتمانية.

(ج) تتميز الرقابة المطبقة على المخاطر الإئتمانية في 97% من مجمل المصارف بكونها لاحقة وليست سابقة.

(د) 91% من مجل المصارف تكتفي بالموجهات الواردة للسياسات التمويلية لبنك السودان كاستراتيجية لرقابة المخاطر الإئتمانية.

ص 53:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني ومن واقع المعلومات التي توفرت للدارس ميدانياً لحظة إعداد الدراسة وقد اتضح ما يلي:

أ. لم يوجه بنك السودان في منشوراته المصارف التجارية بتكوين لجان للسيولة.

ب. 92 % من الإدارت العامة لمجمل المصارف العاملة لا تمتلك لجاناً لإدارة السيولة .

ت. 92% من مجمل المصارف العاملة تعتمد بصورة أساسية على الموجهات الصادرة لبنك السودان والمتعلقة بالسيولة.

في ظل ما ذكر عاليه من إحصائيات فإن بعض مرتكزات الهيكلية السليمة لإدارة السيولة على وجه التحديد (أ)، (ب)، (ج) ، (هـ)، (و)،(ز) ينتفي وجودها في المصارف السودانية.

ص 59:

وفي ظل غياب مرتكزات الهيكلية السليمة لإدارة السيولة في جل المصارف السودانية(سبق أن أشرنا إلى ذلك) فإن المكونات المذكورة أعلاه تفتقدها جل المصارف السودانية العاملة لحظة إعداد الدراسة.

ص 63:

من واقع المعلومات التي توفرت للدارس ميدانياً اتضح ما يلي:

أ. بعض المصارف تتبع أسلوب القيد المفرد لرصد معاملات خارج الميزانية بدلاً عن أسلوب القيد المزدوج (43% من مجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة).

ب. عدم تحديد حسابات بعينها لرصد التعثر في معاملات خارج الميزانية، على وجه التحديد الإعتمادات المستندية المتعثرة حيث تظل تلك الإعتمادات في حسابات خارج الميزانية بالرغم من خصمها من الحسابات الخارجية للمصارف مما ترتب عليه حدوث الأزمات المستفحلة في بعض المصارف.

ت.ما ذكر عاليه يؤثر سلباً على كفاءة الإفشاء المحاسبي، ويتجنب السلبيات في هذا المجال وفي إطار نظام ... .

ص 65:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني ومن واقع المعلومات التي تحصل عليها الدراس ميدانياً فقد إتضح أن 89% من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة تراعي المتطلبات المذكورة أعلاه ، وإلى أن مخاط التعامل بالنقد

الأجنبي تنحصر بصورة أساسية للإعتمادات المستندية(92% مقارنة بالمرابحات الدولارية) .

ص66:

وبالرغم من أن بنك السودان يمتلك سلطة إدارة عمليات النقد الأجنبي بمقتضى قانونه فإن جهوده لا زالت متواضعة في المجالات (أ)، (ب)،(ج) أعلاه .

ص69:

بتناول الوضع في القطاع المصرفي السوداني فقد أشارت المعلومات التي تحصل عليها الدارس ميدانياً إلى أن 97% من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة لا تغطي حسابات الإحتياطيات المستخدمة من قبلها المخاطر السيادية، كذلك أشارت تلك المعلومات إلى أن 94% من الإدارات العليا لتلك المصارف ليس لديهم الفهم الكافي لطبيعة المخاطر الدولية.

ص 70:

وبتحليل المنشورات الصادرة من بنك السودان لحظة إعداد الدراسة فإن أي منها لم يلزم المصارف التجارية بتطبيق الإجراءات (أ)،(ب)،(ج) أعلاه.

ص 73:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني فقد أشارت المعلومات التي تحصل عليها الدارس إلى أن 86% من الإدارت العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة لا تتبع أسلوب إدارة الأصول في إدارتها لمواردها الإقتصادية وعلى نقيض ما يتطلبه هذا الأسلوب فإن المصارف السودانية توظف ما يقارب ال 50 % من مواردها في الإحتياطيات الأساسية.

ص74:

بتناول الوضع في القطاع المصرفي السوداني ومن واقع المعلومات التي توفرت للدارس فقد اتضح ما يلي :

أ. انعدام الدراسات المفصلة التي تتناول معدل استقرار مكونات القواعد الرأسمالية للمصارف السودانية، علماً بأن المكونات الخارجية لتلك القواعد تتمثل بصورة أساسية في الودائع الجارية وودائع الإستثمار بشقيها المطلقة والمقيدة.

ب. صحة الإفتراض (ج) أعلاه من منطلق أن الحسابات الجارية ذات الأرصدة المعتبرة تؤول ملكيتها لكبار رجال الأعمال والذين يحرصون على السحب المنتظم منها لمقابلة إحتياجتهم التمويلية ويتعدون ذلك إلى طلب التمويل من المصارف.

ص75:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني ومن واقع المعلومات التي تحصل عليها الدارس ميدانياً فإن هذا الأسلوب لا يتم استخدامه من قبل أي من المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة، وقد يكون مرد ذلك لعدم مقدرة نظم المعلومات المطبقة من قبل جل المصارف على توفير المدخلات المعلوماتية التي يتطلبها تطبيق ذلك الأسلوب.

ص 76:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني أشارت المعلومات التي تحصل عليها الدارس ميدانياً إلى أن هذا الأسلوب يتم استخدامه من قبل 32% من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة.

ص 84:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني أشارت المعلومات التي تحصل عليه الدراس من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة إلى ما يلي:

1. جل المصارف- 92% - تلتزم بما ورد في (أ) أعلاه .
2. جل المصارف -98%- لا يتم فيها منح التمويل إلى العاملين على أسس تجارية، و100% منها لا يتم فيها مراجعة قوائم ذلك التمويل من قبل المدقق الخارجي .
3. جل المصارف(95%) تلتزم بما ورد في (ج) أعلاه.

ص 84:

بتحليل السير الذاتية لأعضاء مجالس الإدارات لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة فقد إتضح ما يلي :

1. 58% من مجمل المصارف تشمل عضوية مجالس إداراتها أعضاء غير تنفيذين.
2. 64% من الأعضاء غير التنفيذين يملكون مؤهلات لا علاقة لها بالمجال المصرفي.
3. 38% من مجمل الأعضاء(تنفيذين وغير تنفيذين) لا يملكون مؤهلات جامعية.

ص 86:

بتحليل التقارير السنوية لعام 2002م لمجموعة من المصارف (14 مصر فاً) فقد اتضح ما يلي:

1. 100 % من المصارف شملت تقاريرها السنوية هياكلاً لمجالس إدارتها من حيث الحجم والعضوية بينما بلغ المعدل 97% لتلك التي لم توفر معلومات عن المؤهلات والخبرات.

2. 94% من المصارف احتوت تقاريرها على هياكل الإدارة العليا بينما بلغ المعدل 98% لتلك التي أغفلت المؤهلات والخبرات.
3. 100% من المصارف لم تحوي تقاريرها السنوية معلومات عن العنصرين (د) و (هـ).

ص86:

بتناول الوضع في السودان بلاحظ عدم قيام المدققين الخارجيين بواجبهم على النحو الوارد في (ج) أعلاه وإتحادات المصارف على النحو الوارد في (د) أعلاه وذلك اعتماداً على الملاحظات المباشرة للدارس خلال الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

ص 93:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني واعتمادا على المعلومات التي توفرت للدارس فقد بلغ معدل المصارف التي لا تمتلك لجاناُ للتدقيق 97% من مجمل المصارف العاملة لحظة إعداد تلك الدراسة مما يترتب عليه التأثير سلباُ على الإشراف المؤسسي المصرفي بفعل عدم القيام بما ورد في (هـ) أعلاه على النحو الأمثل.

ص136:

من واقع المعلومات التي تحصل عليها الدارس ميدانياً من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة فقد اتضح ما يلي:

1. 74% من المصارف تطبق نظماً لا حقة للرقابة في إدراتها لعمليات التمويل.
2. 2% منها تقل فيها الفترة التي ينبغي إنقضائها لنقل نتيجة القياس(العنصر (د) إلى المنظم (العنصر (هـ) عن ثلاثة أيام) .

ص 137:

من خلال المعلومات التي تحصل عليه الدارس ميدانياً من الإدارات العامة لمجمل المصارف العاملة لحظة إعداد الدراسة فقد إتضح أن 89% من المصارف تعتمد في إدارتها للسيولة على نظم الرقابة اللاحقة بينما بلغ معدل تلك التي تعتمد على النظم السابقة أقل من 2% مما يستشف منه ضعف العنصر (هـ) في تلك المصارف(القياس والتنبؤ).

ص144:

بتناول الوضع في الجهاز المصرفي السوداني ومن خلال الإطلاع على التقارير المرفوعة من مجالس الإدارات إلى الجمعيات العمومية فقد فاق معدل المصارف التي لم تلتزم ب (أ) و (ب) أعلاه 97% في 2001م .